



يوم: 2025/05/17

امتحان الدورة العادية في مقياس المعايير الدولية للتدقيق 2

السؤال الأول: (05 نقاط)

عند التطرق لموضوع المعايير الدولية للتدقيق تتبادر لأذهاننا الأسئلة التالية:

1. ما هي طبيعة وغرض تطبيق "الإجراءات التحليلية" ضمن المعيار الدولي للتدقيق (ISA520)؟
2. ما هي أهم محطات "الأحداث اللاحقة" للاستغلال ضمن المعيار الدولي للتدقيق (ISA560)؟
3. ما معنى فرضية "استمرارية الاستغلال" ضمن المعيار الدولي للتدقيق (ISA570)؟

السؤال الثاني: (05 نقاط)

تتطرق الفقرة 6 من المعيار الدولي للتدقيق (ISA620) "الاستفادة من عمل خبير" إلى: "قد يحتاج المدقق، خلال عملية التدقيق، إلى أن يحصل على أدلة إثبات، بالتعاون مع المنشأة أو بصورة مستقلة، على شكل تقارير أو آراء أو تقييمات أو بيانات من خبير...".

1. ما هي أهم الشروط الواجب توافرها في الخبير؟
2. ما هي أهم المجالات التي تستدعي اللجوء إلى تعيين خبير والمجالات التي لا تستدعي ذلك؟
3. ما هي الحالة التي تستدعي الإشارة إلى الخبير في تقرير المدقق الخارجي؟ (حلل وناقش)

السؤال الثالث: (05 نقاط)

تتطرق الفقرة 8 من المعيار الدولي للتدقيق (ISA610) "مراعاة عمل المدقق الداخلي" إلى: "يعتبر المدقق الداخلي جزءا من المنشأة، وبغض النظر عن درجة استقلاليته الذاتية وموضوعيته، فإن المدقق الداخلي لا يستطيع الوصول إلى نفس درجة الاستقلالية المطلوبة في المدقق الخارجي...".

1. اشرح معنى الفقرة 8 أعلاه.
2. هل المدقق الخارجي مجبر للأخذ بأوراق عمل وتقارير المدقق الداخلي؟
3. في رأيك، هل يفضل المدقق الخارجي منشأة تزرع بخلية تدقيق داخلي ضعيفة أو أخرى لا تحتوي على وظيفة تدقيق داخلي؟ (حلل وناقش)

السؤال الرابع: (05 نقاط)

يتناول المعيار الدولي للتدقيق (ISA705) حالات التعديلات على الرأي التي يمكن أن يتوصل إليها المدقق الخارجي في المهام المسندة إليه...

1. ما هي أنواع حالات التعديل على الرأي التي يمكن أن يتوصل إليها المدقق الخارجي؟
2. ما هي المتغيرات المستخدمة للتفريق بين حالات التعديل على الرأي فيما بينها؟
3. في رأيك، ما هي أخطر حالة تعديل على الرأي؟ (حلل وناقش)

أ.د نصرالدين عيساوي

بالتوفيق



الحل النموذجي لامتحان الدورة العادية في مقياس المعايير الدولية للتدقيق 2

الجواب الأول: (05 نقاط)

عند التطرق لموضوع المعايير الدولية للتدقيق تتبادر لأذهاننا الأسئلة التالية:

1. ما هي طبيعة وغرض تطبيق "الإجراءات التحليلية" ضمن المعيار الدولي للتدقيق (ISA520)؟

إن الغرض من تطبيق الإجراءات التحليلية هو تحليل النسب و المؤشرات المهمة تحليلا ديناميكيا (زمنيا)، أوستاتيكي (ساكنا) مع أرقام المنافسة، وذلك لاستخراج الفروق وتحديد النتائج. لأن المعلومة في حد ذاتها قليلة المدلول إلا إذا قورنت مع معلومات أخرى متجانسة. أما طبيعة المقارنة فقد تجرى مع:

➤ المعلومات التاريخية للفترات السابقة؛

➤ النتائج المتوقعة، مثل الموازنات التقديرية، التنبؤات و التوقعات؛

➤ المعلومات المتجانسة من نفس القطاع الاقتصادي... (2 نقطة)

2. ما هي أهم محطات "الأحداث اللاحقة" للاستغلال ضمن المعيار الدولي للتدقيق (ISA560)؟

هناك ثلاثة محطات رئيسية للأحداث اللاحقة للاستغلال، يمكن ذكرها كما يلي: (1.5 نقطة)

➤ أحداث تقع بعد تاريخ انجاز القوائم المالية وقبل تاريخ تحرير تقرير المدقق الخارجي؛

➤ أحداث تقع بعد تاريخ تحرير تقرير المدقق الخارجي وقبل تاريخ المصادقة على القوائم المالية؛

➤ أحداث تقع بعد تاريخ المصادقة على القوائم المالية وإصدارها.

3. ما معنى فرضية "استمرارية الاستغلال" ضمن المعيار الدولي للتدقيق (ISA570)؟

حسب الفقرة 4 من المعيار الدولي للتدقيق (ISA570) فإنه يفترض بأن المنشأة مستمرة في أعمالها في المستقبل القريب، وذلك لفترة لا تزيد عادة السنة الواحدة بعد نهاية الفترة السابقة. بعبارة أخرى فإن موجودات المركز المالي من جانب الأصول قادرة على تغطية المطالبات في جانب الخصوم في الفترة القادمة، ولا يوجد تهديد لإفلاس المنشأة المعنية... (1.5 نقطة)

الجواب الثاني: (05 نقاط)

1. ما هي أهم الشروط الواجب توافرها في الخبير؟

إن أهم الشروط الواجب توافرها في الخبير هي: شخص متخصص في مجال معين عدا المحاسبة والتدقيق، ويشهد له بالكفاءة والخبرة اللازمة في مجال تخصصه... (02 نقطة)

2. ما هي أهم المجالات التي تستدعي اللجوء إلى تعيين خبير والمجالات التي لا تستدعي ذلك؟

عدا المحاسبة والتدقيق، قد يلجئ المدقق لطلب خبرة في المجالات التالية: تقييم أحد أصول المنشأة، تحديد كميات وقيم مخزونات المنشأة؛ تحديد مبالغ التأمين؛ تقييم نسبة وقيمة مباني قيد الإنجاز، استشارات قانونية، استشارات مالية... (1.5 نقطة)

3. ما هي الحالة التي تستدعي الإشارة إلى الخبير في تقرير المدقق الخارجي؟ (حلل وناقش)

عند توصل المدقق إلى رأي ايجابي غير معدل (الإقرار من دون تحفظات)، فهذه الحالة لا تستدعي الإشارة إلى الخبير والخبرة التي أنجزها. بالمقابل، ففي حالة توصل المدقق إلى رأي معدل (حالة إبداء مجموعة من التحفظات) وفقا لنتائج الخبرة، فعلى المدقق في هذه الحالة طلب الترخيص من الخبير، لإدراج اسمه وتفاصيل العمل المنجز من قبله... (1.5 نقطة)

الجواب الثالث: (05 نقاط)

1. اشرح معنى الفقرة 8 من المعيار الدولي للتدقيق (ISA610): (02 نقطة)

بما أن المدقق الداخلي عامل لدى المنشأة ويخضع للقوانين والإجراءات الداخلية، وبغض النظر عن حجم الضغوط الممارسة عليه، فإن استقلاليته في إبداء رأيه محدودة بسبب السلطة العليا التي تتبع لها وكذا في عملية اتخاذ القرار. بالمقابل فإن المدقق الخارجي يتمتع باستقلالية أكبر، حيث تؤطر هذه الاستقلالية شروط العقد الذي تربطه مع المنشأة، وفي حالة عدم استجابة الإدارة لتوصياته ولأسباب غير مبررة، يمكنه فسخ العقد (مسؤولية مهنية) والاتصال بالملكفون بالحوكمة (داخل المنشأة) والجهات القضائية (خارج المنشأة)، وذلك للتبليغ بما تقوم به الإدارة (مسؤولية أخلاقية).

2. هل المدقق الخارجي مجبر للأخذ بأوراق عمل وتقارير المدقق الداخلي؟

لا تنقص ولا تسقط مسؤولية المدقق الخارجي في انجاز مهامه وبلوغ الأهداف المرجوة، سواء تم الاستعانة بأوراق عمل وتقارير المدقق الداخلي أم لا. وحتى يستفيد المدقق الخارجي من مخرجات نشاط المدقق الداخلي، عليه أن يتحقق من توفر مجموعة من شروط جودة وملائمة عمل هذا الأخير، والمذكورة في الفقرة 17 من نفس المعيار الدولي للتدقيق... (1.5 نقطة)

3. في رأيك، هل يفضل المدقق الخارجي منشأة تزخر بخلية تدقيق داخلي ضعيفة أو أخرى لا تحتوي على وظيفة تدقيق داخلي؟ (حلل وناقش)

وفقا للمحترفين، فإن غالبيتهم يفضلون وجود خلية تدقيق داخلي – وإن كانت ضعيفة- على حالة خلو المنشأة من مصلحة أو خلية تدقيق داخلي، بسبب وجود وجه مقارنة للمعلومة في الحالة الأولى للوصول إلى فروق، تحليلها، ثم تحديد الأسباب من ورائها. أما الحالة الثانية فتستدعي من المدقق لعب دوران: دور المدقق الداخلي في تصميم ووضع حيز تنفيذ رقابة داخلية، ودور مدقق خارجي في انجاز المهام المتعاقد عليها... (1.5 نقطة)

1. ما هي أنواع حالات التعديل على الرأي التي يمكن أن يتوصل إليها المدقق الخارجي؟

وفقا للمعيار الدولي للتدقيق (ISA705)، يمكن ذكر ثلاث حالات التعديل على الرأي كما يلي: (02 نقطة)

➤ **الرأي المتحفظ:** حالة توصل المدقق إلى أدلة تفيد بأن القوائم المالية محرفة بشكل جوهري ولكن

هذا التحريف محدود و غير منتشر، أو حالة عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة

التدقيق المناسبة بأن التحريفات غير المكتشفة – إن وجدت- قد تكون جوهريّة محدودة وغير منتشرة.

➤ **الرأي المعارض** حالة توصل المدقق إلى أدلة تفيد بأن القوائم المالية محرفة بشكل جوهري، وأن

هذه التحريفات جوهريّة ومنتشرة في القوائم المالية.

➤ **الامتناع عن إبداء الرأي:** حالة عدم قدرة المدقق على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق

المناسبة بأن التحريفات الجوهريّة غير المكتشفة – إن وجدت- قد تكون جوهريّة ومنتشرة في القوائم

المالية.

2. ما هي المتغيرات المستخدمة للتفريق بين حالات التعديل على الرأي فيما بينها؟

هناك متغيرين للفرقة بين حالات التعديل على الرأي: "مدى انتشار التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية

محدود/منتشر" و "وجود أدلة أو عدم القدرة على تجميع ما يكفي من الأدلة للحكم على وجود/عدم وجود

تحريفات جوهريّة". للتفصيل أكثر نعرض الجدول الموالي:

مدى انتشار التحريفات الجوهريّة		مدى توفر أدلة حول وجود/عدم وجود تحريفات جوهريّة
محدود	منتشر	
رأي متحفظ	رأي معارض	توفر أدلة
رأي متحفظ	الامتناع عن إبداء الرأي	تعذر تجميع أدلة

3. في رأيك، ما هي أخطر حالة تعديل على الرأي؟ (حلل وناقش)

تعتبر حالة الامتناع عن إبداء الرأي هي الحالة الأخطر، بسبب تعذر جمع ما يكفي من أدلة للحكم عن

نوعية التحريفات (الاختلالات) و مدى انتشارها في القوائم المالية، على الرغم من جودها... مما يجعل

مهمة التدقيق لم تحقق كل أهدافها لأسباب ذاتية في المدقق (خطر عدم الاكتشاف) أو لأسباب

موضوعية مرتبطة بالمحيط الداخلي و الخارجي للمنشأة (خطر الرقابة و الخطر الملازم).

أ.د نصرالدين عيساوي